

العمل تضع آلية جديدة لدخول العمالة الأجنبية إلى العراق



أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، اليوم الجمعة، عن حملة كبرى لإحصاء أعداد العمالة الأجنبية المخالفة خلال الفترة المقبلة، وفيما أحصت أعداد المرخصة منها في العراق، أكدت فرض إجراءات لدعم العمالة الوطنية ورفع كفاءتها في سوق العمل.

وقال المتحدث باسم الوزارة نجم العقابي في تصريح صحفي: إن "وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وضعت آلية جديدة لدخول العمالة الأجنبية إلى العراق، إذ تم اختصارها على دخول العمالة الماهرة في القطاع الخاص".

وأضاف، أن "الوزارة طالبت أصحاب العمل في العراق من الراغبين بتوظيف عمال بأن يقدموا طلباً لدائرة التدريب المهني وتدخل الدائرة لقاعدة البيانات لبيان مدى توفر الأشخاص المطلوبين الذي يناسبون سوق العمل".

وتابع أن "ذلك أسهم بتوفير عمال عراقيين جاهزين لأصحاب العمل وتقليل الطلب على العمالة الأجنبية

والتي يشترط توظيفها إرفاق شهادة خبرة مصدقة لوزارة الخارجية او من سفارة الدولة التي ينتمي اليها العامل ايضا".

وأضاف العقابي، أن "الوزارة وزعت استمارات استبيان على الشركات الاستثمارية المتعاقدة مع الدولة يتم من خلالها طلب الاختصاص المرغوب لكي ندرب العمالة الوطنية على ضوء الاختصاص الذي تطلبه الشركات وطموحنا أن تكون العمالة الوطنية أكثر من العمالة الاجنبية"، مشيراً إلى أن "هناك مقترح سيتم العمل به للشركات الاستثمارية الأجنبية بأن لا تقل العمالة الوطنية عن 70% يقابلها العمالة الأجنبية 30% وهذا المقترح قدمه وزير العمل أحمد الأسدي حيث كانت هناك لجان مشتركة مع وزارة الداخلية حرصاً على استثمار طاقات العمالة الوطنية".

وتابع أن "هناك مليون و700 ألف باحث عن العمل من الخريجين من كلا الجنسين في قاعدة بيانات الوزارة"، لافتاً إلى أن "الوزارة ستقوم ايضا بإجراء حملات تفتيشية موسعة عن الشركات الأجنبية والشركات الاستثمارية المتعاقدة مع الدولة للحد من العمالة الأجنبية الغير مرخصة".

ولفت إلى " أننا وضعنا إجراءات محكمة جدا، إذ أن صاحب العمل المخالف يتحمل مسؤولية كاملة ، حيث توجد كثير من الحالات تمت إحالتها إلى محكمة العمل".

وأكد أن: "هناك لجان تفتيشية مستمرة بإجراء زيارات إلى بغداد وأيضا تم توجيه المحافظات لإجراء هذه الحملات، كما توجد لدينا حملة كبرى خلال الفترة المقبلة على الشركات الاستثمارية الأجنبية أيضا من أجل إحصاء أعداد العمالة المخالفة بهذه الشركات وتصحيح مسارهم القانوني، حيث استحصلنا موافقة رئيس الوزراء للطلب من أصحاب العمل تصحيح المسار القانوني للعمالة التي لديهم من خلال النافذة الإلكترونية وتقدم بحدود 12 ألف من أصحاب العمل، راجع 9 آلاف منهم".

وأكد أن "أكثر من 42 ألف عامل أجنبي حصل على رخصة عمل من قبل وزارة العمل".